

أهم مسائل القضاء والقدر عند الإمام مكّي بن أبي طالب القيسي

دراسة نقدية من خلال تفسيره- الهداية إلى بلوغ النهاية

د. عمر محمد سعيد باطرف (1)

ملخص البحث :

عرضت في البحث تفاصيل رأيه في جملة من أهم مسائل القدر تبين من خلال استعراض كلامه فيها توافقه مع عقيدة أهل السنة، ولم يخلو كلامه أحياناً في بعض المسائل من بعض العبارات المشكّلة، بينت ضرورة فهمها من خلال جمع كلامه إلى بعض، وخلصت إلى أنها لا تؤثر على الحكم بموافقته لمذهب أهل السنة؛ بل لها فهمها الصحيح في سياقها الذي وردت فيه. والله أعلم.

الإمام مكّي بن أبي طالب القيسي القرطبي، المقرئ المفسر الذي عاش في نهاية القرن الرابع إلى منتصف القرن الخامس، من أشهر مؤلفاته تفسيره الهداية إلى بلوغ النهاية وقد ضمنه جملة من آرائه في أبواب العلم المختلفة.

كان تفسيره محل دراستي لأرائه في مسائل القدر، تبين من خلال الدراسة أنه من أهل إثبات القدر، وممن له إسهام في رد مذهب منكري القدر من المعتزلة والقدرية.

ABSTRACT :

The research aimed to determine the impact of the war in Yemen on the Educational achievement among students of basic education from the point of view of teachers in Sana'a.

The research used the descriptive and analytical approach to achieved the objectives of the study, the researcher collected data through the design of a closed questionnaire. It was distributed to 135 teachers in the affected basic schools in the capital secretariat. It was chosen as the four mixed schools of four districts in the capital, the secretariat of the most affected (Azal District, AL Sateen District, ALwahda District, Shawoob District), the research to enter data and analyzed using SPSS .

The research found that the research sample believe that conflict and war have a significant impact on the educational achievement of students in basic schools in Sana'a, where the averaged axis 3.45, Also they believe that conflict and war have a significant impact on the behavior of the students in basic education schools in the capital

Sana'a and a mean 3.60. The target sample believe that conflict and war have a major impact on the interest of parents to students in basic education schools in the capital Sana'a where the arithmetic mean is 3.69, while the respondents believe that conflict and war have an impact moderate about motivation students in basic education schools in the capital Sana'a and a mean 3.19.

In addition, the respondents reported that conflict and war have an impact moderate in students in basic education schools' activity in the capital Sana'a and a mean 3.20, the research found that there is no statistically significant effects of educational wars and conflicts, differences on academic achievement attributable to the type variable. And the presence of statistical differences for educational effects of wars and conflicts on educational achievement represented by two mentioned (academic achievement, student behavior) is attributable to years of experience.

المقدمة :

إن الحمد لله نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله. أما بعد :

يُعد الإمام مكي بن أبي طالب من أئمة القراءات والتفسير، وقد أثرى المكتبة الإسلامية بجملة من المؤلفات، والتي كان لها أثرها فيمن بعده، ومن أشهرها تفسيره الهداية إلى بلوغ النهاية، والمتتبع لكلامه في التفسير يجد توافق مكي مع قول أهل السنة في بعض أبواب الاعتقاد، في حين أنه سيقف على مخالفة صريحة لمذهبهم في مسائل أخرى خاصة باب الصفات ()، وهذا يدعو إلى دراسة آرائه وتتبع كلامه وجمع بعضه إلى بعض، وإبراز الجوانب التي وافق فيها أهل السنة، ونقد المخالفة. وقد اخترت أن أعرض آراءه في مسائل القضاء والقدر من خلال تفسيره اقتصر فيه على جملة من أهم مسائل الباب، مبيناً مواطن الاتفاق والافتراق مع عقيدة أهل السنة فيها، وسلكت في ذلك المنهج الاستقرائي الوصفي ملتزماً بقواعد العرف الأكاديمي. وقد جاء هذا البحث في:

المقدمة: وفيها خطة البحث.

التمهيد: وفيه: أولاً: التعريف بمكي بن أبي طالب، وتفسيره الهداية إلى بلوغ النهاية.

ثانياً: تحرير مصطلحات البحث.

المبحث الأول: تعليل أفعال الله تعالى، ومسألة الأسباب.

المبحث الثاني: الظلم المنزه الله تعالى عنه، والهدى والضلال.

المبحث الثالث: الاستطاعة، وتكليف مالا يطاق، وأفعال العباد.

الخاتمة والنتائج.

والله تعالى ولي التوفيق.

التمهيد:

أولاً: التعريف بمكي بن أبي طالب، وتفسيره الهداية إلى بلوغ النهاية:

هو أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي، القيرواني، القرطبي. ولد سنة 355هـ بالقيروان، ونشأ بها، ثم تنقل لطلب العلم بين مصر ومكة والقيروان، واستقر أخيراً بقرطبة، وكان له فيها نشاطه العلمي في الإقراء والتدريس والخطابة، وتوفي بها سنة 437هـ.

عرف مكي -رحمه الله - بالمقرئ والمفسر، وترجم له في طبقات فقهاء المالكية، والقراء، واللغويين، وكان أكثر اهتمامه بالقرآن وعلومه، ومن أشهر مؤلفاته: التبصرة في القراءات، والكشف عن وجوه القراءات السبع، والرعاية لتجويد القراءة (١).

وأما تفسيره فاسمه "الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه"، عدّه بعضهم من أجل ما صنف في الأندلس، وقد نقل عنه المفسرين من بعده خاصة أهل المغرب كابن عطية والقرطبي.

وأما منهجه وطريقته في التفسير فقد شرحها في مقدمة كتابه، ذاكراً مصادره في التفسير، وهو ملتزم في الغالب بتفسير القرآن بالمأثور، وبأقوال سلف الأمة، من دون ذكر الأسانيد (٢).

ثانياً: تحرير مصطلحات البحث:

القضاء لغة: إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته (٣).

والقدر لغة: القضاء والحكم ومبلغ الشيء. والتقدير: التروية والتفكير في تسوية الأمر (٤).

والقضاء والقدر اصطلاحاً: هو تقدير الله تعالى الأشياء في القدم، وعلمه سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة، وعلى صفات مخصوصة، وكتابته سبحانه لذلك ومشيبته له، ووقوعها على حسب ما قدرها، وخلقها لها (٥).

وهو يشتمل على أربع مراتب:

1) مرتبة العلم: والمراد بها: الإيمان بعلم الله تعالى الأزلي الشامل لكل شيء، فلا يقع شيء إلا بعلمه (٦).

2) الكتابة: والمراد بها الإيمان بأن الله تعالى قد كتب مقادير الخلق في اللوح المحفوظ (٧).

3) المشيئة: والمراد بها: "الإيمان بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وأنه ما في السموات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه لا يكون في ملكه إلا ما يريد" (٨).

4) مرتبة الخلق: والمراد بها "الإيمان بأن الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء فهو خالق كل عامل وعمله، وكل متحرك وحركته، وكل ساكن وسكونه، وما من ذرة في السموات ولا في الأرض إلا والله سبحانه وتعالى خالقها وخالق حركتها وسكونها، سبحانه لا خالق غيره ولا رب

(١) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس للحميني ص561. ترتيب المدارك للقاضي عياض 13/8، الصلة لابن بشكوال ص632، إنباه الرواة للقفطي 313/3، سير أعلام النبلاء 59/17، معرفة القراء الكبار 1/394 للذهبي. مكي وتفسير القرآن لأحمد فرحات.

(2) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية 1/72-75، ومكي وتفسير القرآن لأحمد فرحات 570-574.

(3) معجم مقاييس اللغة 5/99.

(4) انظر: القاموس المحيط 2/591.

(5) انظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني 1/345، والاعتقاد للبهقي ص230، والفتاوى 3/148، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة 3/1310.

(6) انظر: الفتاوى 3/148، وشفاء العليل ص29.

(7) انظر: شفاء العليل ص39 وما بعدها، وجامع العلوم والحكم لابن رجب 1/103، ومعارج القبول 3/924.

(8) مجموع الفتاوى 3/149.

سواه (□).

وقد قرر مكي -رحمه الله- هذه المراتب في مواطن متفرقة من تفسيره مبيناً أنه لا يخرج شيء عن قضاء الله تعالى وقدره، يقول في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة/ 30]، مبيناً قول ابن عباس: "أخرج الله آدم ﷺ من الجنة قبل أن يخلقه" يقول مكي: "يريد أنه قدر ذلك وعلمه وشاءه قبل أن يخلق آدم" (□)، وكلامه في تقرير هذه المراتب يطول جداً (□□)، والمراد هنا الإشارة إلى أن مكي -رحمه الله- ممن يثبت القدر بمراتبه الأربع؛ بل اشتد نكيره على القدرية والمعتزلة على إخراجهم أعمال العباد عن مشيئة الله تعالى وخلقهم، وله بعض الردود والتعقبات عليهم في مواطن متفرقة من تفسيره (□).

المبحث الأول: تعليل أفعال الله تعالى، ومسألة الأسباب:

أولاً: تعليل أفعال الله تعالى:

مسألة تعليل أفعال الله وإثبات الحكمة فيها "من أجل المسائل الكبار التي تكلم فيها الناس وأعظمها شعباً وفروعاً، وأكثرها شبهاً ومحارات" (□)، والخلاف فيها طويل (□)، وتتعلق بها مسائل كثيرة في باب القدر.

وأما رأي مكي -رحمه الله- - فيمكن استعراضه من خلال الآتي:

(9) معارج القبول 3/ 940.

(10) الهداية 1/ 216.

(11) انظر: المصدر السابق 9/ 6003، و9/ 6175، و3/ 2015، و9/ 6179، و7/ 4826، و5/ 3290، و3/ 1717-1720، و12/ 7949، و12/ 8079، و11/ 7207.

(12) انظر: المصدر السابق 8/ 5563، و3/ 1717-1720، و6/ 4385، ومشكل إعراب القرآن 2/ 547، و2/ 615.

(13) مجموعة الرسائل لابن تيمية 5/ 114، وانظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم 2/ 42.

(14) اختلف في تعليل أفعال الله تعالى على عدة أقوال، أهمها ثلاثة:

القول الأول: نفي تعليل أفعال الله تعالى، وتفسير الحكمة بالعلم والإرادة والقدرة، وهو قول الأشاعرة. انظر: تمهيد الأوائل 50-53، ونهاية الإقدام للشهرستاني ص222، ومنهاج السنة 1/ 141.

القول الثاني: إثبات التعليل والحكمة ولكنها مخلوقة منفصلة تعود إلى العباد فقط، وهو قول المعتزلة. انظر: المغني في أبواب التوحيد للقاضي عبد الجبار 6/ 48، ومجموعة الرسائل لابن تيمية 5/ 120، والفتاوى 8/ 37-39.

القول الثالث: إثبات التعليل والحكمة في أفعال الله تعالى وأمره، وهي تعود إليه تعالى، وتعود إلى عباده تعالى، وهو قول أهل السنة والجماعة. انظر: مجموع الفتاوى 81/ 8 وما بعدها، و4/ 236، ودرء التعارض 8/ 468، وللإستزادة انظر: القضاء والقدر للمحمود ص242-248، والحكمة والتعليل في أفعال الله عند أهل السنة للشهرستاني.

1) **صفة الحكمة لله تعالى ومعناها:** يرى مكي -رحمه الله- أن اسم الله الحكيم يتضمن ثلاثة معاني: الحاكم، والمحكم خلقه، وذا الحكمة، يقول -رحمه الله-: "والحكيم: الذي قد كمل في حكمته، ويكون (الحكيم): الحاكم، أو بمعنى المحكم" (سمل)، وربما اقتصر في تفسيره على بعض هذه المعاني، فقد فسره في بعض المواضع بأنه "ذي حكمة بتدبيره عباده" (شمق). وفي موضع آخر فسره بأنه: "الذي لا يدخل تدبيره خلل ولا زلل" (هق). واشتمال اسم الله الحكيم على هذه المعاني مما قرره كثير من أهل العلم (□□).

ويبقى الكلام عن نقطتين مهمتين: هل يثبت مكي -رحمه الله- الحكمة صفة تقوم بالله

تعالى، وما هو تفسيره لها؟

الأولى: لقد فسر مكي -رحمه الله- الحكيم بمعنى ذي الحكمة: أي أنه متصف بصفة الحكمة اشتق له منها اسم الحكيم، وهذا يدل على أن مكي -رحمه الله- يثبت لله تعالى حكمة تقوم به تعالى، وهو يرى أنها صفة أزلية لم يزل الله تعالى متصفاً بها، وعلى ذلك جرى في تفسير الآيات التي ورد فيها (وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً) [النساء/ 17] وأمثالها يقول في تفسيرها: "ولم يزل الله عليماً بكم، وبما أنتم إليه صائرون وعاملون حكيماً في أمره إياكم" (□□). وهذه نقطة مهمة تبين مفارقة مكي -رحمه الله- لقول المعتزلة حيث أنهم يثبتون حكمة لله تعالى منفصلة عنه لا تقوم به تعالى.

ولكن هل وافق مكي -رحمه الله- أهل السنة في إثباته لهذه الصفة؟ ، وذلك أن أهل السنة يرون أن هذه الصفة من الصفات أزلية النوع حادثة الأحاد أي: أنها وإن كانت صفة ذاتية لله تعالى أزلية، إلا أن أفرادها تتجدد، وهذا بناءً على مذهبهم في الصفات الاختيارية، ولا أستطيع الجزم ما إذا كان إثباته لهذه الصفة على طريقة أهل السنة، أم لا، حيث أنني لم أقف له على كلام واضح بخصوص هذه الصفة. والله أعلم.

الثانية: وإذا تقرر إثباته لصفة الحكمة لله تعالى؛ فما هو تفسيره لها؟ وقبل الجواب على السؤال أقدم ببيان معرفة معنى الحكمة وما تتضمنه من معان.

يقول ابن تيمية -رحمه الله- عنها هي: "الغايات المحمودة في مفعولاته وأوامره وهي ما تنتهي إليه مفعولاته وأموراته من العواقب الحميدة" (لج ب). ويوضح ابن القيم -رحمه الله- ذلك؛ فيذكر أنها تتضمن معنيين:

(15) الهداية 2185/3. وانظر: 451/1، 7411/11.

(16) المصدر السابق 6534/10. وانظر: 6618/10، 6997/11.

(17) المصدر السابق 450/1.

(18) انظر: معالم التنزيل للبغوي 80/1، روح المعاني للألوسي 227/1، والحكمة والتعليل في أفعال الله للشهري 8-4/1.

(19) الهداية 1537/2، و1426/2.

(20) الفتاوى 19/3.

- الإحكام والإتقان في خلقه وأمره.

- أن له حكماً وغايات حميدة في خلقه وأمره^(ب).

وأما معناها عند مكي -رحمه الله- ؛ فإنه يثبتها بالمعنى الأول الذي تتضمنه وهو الإحكام والإتقان؛ حيث قرر أن من معاني الحكيم المحكم خلقه بحيث لا يدخله خلل ولا تدبير كما تقدم، ويقول في تفسير قوله: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحديد / 1]: "أي: العزيز في انتقامه ممن عصاه الحكيم في تدبيره خلقه، لا يدخل في تدبيره خلل"^(ب)، وإثبات هذا المعنى للحكمة أمر مجمع عليه، ولكن محل الإشكال والخلاف في المعنى الثاني^(ج).

ولم أفق على كلام لمكي -رحمه الله- في تفسيره ينفي أن يكون لله تعالى حكم وغايات حميدة يفعل لأجلها، وغاية ما في كلامه في هذا الأمر في بعض المواضع تعليق بعض الأفعال بمشيئة الله، ومنه قوله رحمه الله -: "بل كل أي الكفر والإيمان - عن مشيئته كان يفعل ما يشاء، يوفق من يشاء؛ فيؤمن، ويخذل من يشاء؛ فيكفر، لا معقب لحكمه ولا راد لمشيئته"^(ب)، وليس في هذا نفي لحكمة الله.

وفي المقابل ثمة مواضع كثيرة سواء في التفسير أو غيره يذكر فيها حكم وغايات حميدة لأفعال الله تعالى وأحكامه وأوامره، نقف عند بعضها:

فقد بين -رحمه الله- في مواضع متفرقة أن أفعال الله تعالى قائمة على العدل والرحمة وغيرها. يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَكًّا رَسُولًا﴾ [الإسراء / 95] أي: لو كان سكان الأرض ملائكة لجاهم الرسول من الملائكة مثلهم؛ لأن الملائكة إنما تراهم أمثالهم من الملائكة ومن خصه الله ﷻ من بني آدم بذلك، فكيف يبعث الله إليهم من الملائكة رسولا وهم لا يقدرون على رؤية ذلك وإنما يرسل إلى كل صنف من جنسه فهذا هو العدل^(س). وأما الرحمة فيقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة / 143]: "إن الله بجميع عبادته لذو رأفة ورحمة، فكيف يضيع أعمالهم التي عملوها فلا يثيبهم عليها وكيف يؤاخذهم على ما لم يفترض عليهم"^(ش).

وهذا تقرير واضح من مكي -رحمه الله- في إثبات أن ما يفعله الله تعالى غايته العدل والرحمة، وهو ما يقوله أهل السنة في الحكمة التي تعود إلى الله تعالى^(ه).

(21) انظر: نونية ابن القيم مع شرحها لابن عيسى 226/2.

(22) الهداية 7304/11.

(23) انظر: النبوات لابن تيمية 920-921/2.

(24) الهداية 1719/3.

(25) المصدر السابق 6/4293، وانظر: 5/3274، و6/6785، و6/4293، و12/7590، و10/6746.

(26) المصدر السابق 8/5048، و8/5048، و4/3056، و6/3954.

(27) انظر: مجموع الفتاوى 145، 35، 145.

وبين كذلك في مواضع متفرقة أن الله يفعل ما فيه الصلاح لعباده، يقول -رحمه الله - : "وذلك منه تعالى -أي نسخ بعض الأحكام وتبديلها بأخرى - لما فيه من الصلاح لعباده، فهو يأمرهم بأمر في وقت لما فيه من صلاحهم في ذلك الوقت، وقد علم أنه يزيلهم عن ذلك في وقت آخر لما علم فيه من صلاحهم في ذلك الوقت الثاني"^(ب)، ويقول: "ف فعل الله ﷻ بهم -أي قريش - في ترك مجيء الآيات التي سألوها فيه الصلاح..."^(ب).

وفي كلامه الكثير من بيان الحكم فيما يفعل الله بعباده ويأمرهم به وما يخلقه^(لح تر). ويقول ابن تيمية -رحمه الله - مبينا قول أهل السنة أنهم: "يثبتون الحكمة في أفعال الله تعالى، وأنه يفعل لنفع عباده ومصلحتهم"^(ب تر).

2) موقفه من التعليل في القرآن: أو ما في القرآن من الآيات التي تبين الغاية والحكمة من فعل الله تعالى وأمره: وفي القرآن من ذلك ما لا يعد ويحصى، ذكر ابن القيم أنها في القرآن والسنة تزيد على ألف موضع بطرق متنوعة^(ب تر). والوقوف على كلام مكي -رحمه الله - في كل هذه المواضع مما يصعب، ولكن في الجملة قد جرى في تفسيره لهذه الآيات على معانيها الظاهرة، ولم يكن منه صرف لها معنى عقدي فيما يظهر.

ومن أشهر الأنواع التي ورد فيها تعليل فعل الله تعالى في الآيات القرآنية: لام التعليل، ولعل؛ وقد اختلف فيها المفسرون والمربون وهو مبني في كثير منه على خلفيات عقديّة^(تر تر)، حتى أنه صرح بعض نفاة الحكمة والتعليل بعدم وجود لام كي في القرآن لاستحالة الغرض^(ب تر).

والمتتبع لكلام مكي -رحمه الله - يجده لا يمنع وجود لام التعليل وكذلك لعل، وإن كان ربما يفسرها بلام العاقبة في مواضع، ونفس الأمر في لعل، ولكن لم أقف على استبعاده للتعليل لمعنى عقدي، وهذه بعض الأمثلة من كلامه:

يقول في تفسير قوله تعالى ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ آل عمران/ 14: "فالمنعنى: زين الله للناس ذلك ابتلاءً واختباراً منه كما قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف/ 7]، فأخبر بالعلة التي من أجلها جعل ما في الأرض زينة لها"^(س تر)، وهذه صريحة منه في تعليل فعل الله تعالى، ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ

(28) الإيضاح لمكي ص56.

(29) الهداية 6/ 4230.

(30) انظر: المصدر السابق 6/ 3954، و7/ 4797، و4/ 2285، و7/ 4627، و6/ 4345.

(31) منهاج السنة 3/ 14.

(32) انظر: مفتاح دار السعادة 2/ 22، وشفاء العليل ص190 وما بعدها.

(33) انظر: الأثر العقدي لتعدد التوجيه الإعرابي ص439 وما بعدها، و842 وما بعدها: فقد أحسن في جمع هذه المسألة وتصويرها بخلفياتها العقدية.

(34) انظر: فوائد من مشكل القرآن للعزبن عبد السلام ص206، والفتاوى لابن تيمية 8/ 44.

(35) الهداية 2/ 966.

نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِيَتَعَلَّمُوا عَدَدَ السَّنِينَ وَالْحِسَابَ ﴿يونس/ 5﴾، أي: فعل ذلك كي تعلموا عدد السنين، أي: دخولها، وخروجها، وحسابها⁽³⁶⁾.

من خلال ما تقدم يظهر أن رأي مكي -رحمه الله- يقرب من قول أهل السنة في إثبات الحكمة وتعليل أفعال الله تعالى. والله أعلم.

ثانياً: مسألة الأسباب:

يقول ابن القيم -رحمه الله-: " أنه سبحانه ربط الأسباب بمسبباتها شرعاً وقدرًا وجعل الأسباب محل حكيمته في أمره الديني والشري وأمره الكوني القدري ومحل ملكه وتصرفه⁽³⁷⁾. ومن أهم مسائلها مسألة الجزاء على العمل⁽³⁸⁾، فما هو موقف مكي -رحمه الله- من هذه المسألة؟

تقدم معنا أن مكي يرى أن الله تعالى من عدله وإنصافه ألا يساوي بين المؤمن والكافر بل يجازي كلًّا بعمله، وهذا يعني أن الجزاء مترتب على العمل، ويؤكد هذا في تفسير قوله تعالى: " (وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) ﴿يونس/ 25﴾ قال: "أي يوفق من يشاء إلى الإسلام وهو طريقه المستقيم الذي لا عوج فيه: وهو سبب رضاه، ورضاه سبب دخول الجنة"⁽³⁹⁾، وأبلغ من هذا ما قاله عند تفسير قوله تعالى: "كَلِمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ" ﴿النساء/ 56﴾: فقد ذكر قول من قال أنهم بدلوا جلوداً غير الجلود، ثم قال: "وإنما جاز أن يبدلوا جلوداً غير جلودهم التي كانت في الدنيا فيعذبون منها وهي لم تذب، لأن الألم إنما يصل إلى الإنسان الذي هو غير الجلد واللحم، وإنما تحرق النار الجلد ليصل الألم إلى الإنسان، وينعم ليصل النعيم إلى الإنسان، وليس بألم الجلد ولا اللحم وإنما يألم الإنسان، ألا ترى أنه لو مات وحرق الجلد واللحم لم يكن ألم ثابت يحس، وإنما بمنزلة الجندل إذا زالت الإنسانية منه"⁽⁴⁰⁾. ومن يقول أن الله له أن يفعل ما يشاء حتى أنه يجيز تعذيب الطائع لا يحتاج لمثل هذه التعليلات.

وإذا كان مكي -رحمه الله- يرى أن العمل سبب للجزاء؛ فهل يحتم ذلك ويجعله واجباً على الله يستحقه العامل استحقاقاً محتماً؟ يقول: "وهو -أي إنفاذ الوعد وترك الوعيد- مذهب أهل السنة. إذ

(36) المصدر السابق 5/ 3220. وانظر: 10/ 6631، و 6/ 3973، و 5/ 3314، و 3/ 2066، و 3/ 1869، و 1/ 509، و 3/ 1764.

(37) شفاء العليل ص 188.

(38) اختلف في مسألة ارتباط الأسباب بمسبباتها، ويلخص ابن تيمية الخلاف فيها فيقول: "فإن كثيراً من أهل الكلام أنكروا الأسباب بالكلية وجعلوا وجودها كعدمها كما أن أولئك الطبيعيين جعلوها عللاً مقتضية وكما أن المعتزلة فرقوا بين أفعال الحيوان وغيرها والأقوال الثلاثة باطلة: فإن الله يقول ﴿وهو الذي يرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً سقناه ليلد مبيت فأنزلهن به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات﴾ وقال تعالى: ﴿وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها﴾... وأمثال ذلك فمن قال يفعل عندها لا بها فقد خالف لفظ القرآن مع أن الحس والعقل يشهد أنها أسباب ويعلم الفرق بين الجبهة وبين العين في اختصاص أحدهما بقوة ليست في الآخر.... فإن أفعال العباد من أقوى الأسباب لما نيظ بها فمن جعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أو يجعل المتقين كالنار فيهم من أعظم الناس جهلاً وأشدهم كفراً بل ما أمر الله به من العبادات والدعوات والعلوم والأعمال من أعظم الأسباب فيما نيظ بها من العبادات وكذلك ما نهي عنه من الكفر والفسوق والعصيان هي من أعظم الأسباب لما علق بها من الشقاوات" مجموع الفتاوى 8/ 175-176. ويقول: "فالسلف والأئمة متفقون على إثبات الأسباب والحكم: خلقاً وأمرًا" مجموع الفتاوى 8/ 485. وانظر: السببية عند أهل السنة ومخالفهم من خلال مؤلفات ابن تيمية لتوفيق المحيث.

(39) الهداية 5/ 3251.

(40) المصدر السابق 2/ 1362. وانظر: 10/ 6702.

المعروف من عادات الكرماء وأهل الفضل والشرف إتمام وعدهم وتأخير إنفاذ وعيدهم بالعفو والمعروف بالإحسان، ولا أحد أكرم من الله ولا أبين فضلاً وشرفاً منه فهو أولى بالعفو والإحسان وترك إنفاذ وعيده في المؤمنين" (ب)، ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ للنور / 56، أي: لعل ربكم يرحمكم، ولعل من الله خبر واجب يفعله بفضله" (ب)، ويقول في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ (الإسراء / 179): "وعسى من الله واجبة، لأن الله ﷻ لا يدع أن يفعل لعباده ما أطعمهم به من الجزاء على أعمالهم لأنه ليس من عادته الغرور ولا من صفته" (ب).

إذا فالله أوجبها على نفسه لعدله وإنصافه وكمال صفاته، وهو يفعلها تفضلاً منه ورحمة، وهذا هو مذهب أهل السنة، يقول ابن تيمية -رحمه الله-: "ومنهم -المقصود بهم أهل السنة- من يقول: بل كتب الله على نفسه الرحمة وأوجب على نفسه حقاً لعباده المؤمنين كما حرم الظلم على نفسه لم يوجب ذلك مخلوق عليه ولا يقاس بمخلوقاته بل هو بحكم رحمته وحكمته وعدله كتب على نفسه الرحمة وحرم على نفسه الظلم" (ب).

ومن مظاهر هذه المسألة الخلاف في توجيه ما يظهر من تعارض (س) بين قوله تعالى: ﴿وَنُودُوا أَنْ تُلَكُمُ الْجَنَّةُ أَوْ رِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الأعراف / 43) وأمثالها، وقوله ﷻ: "لا يدخل أحدكم الجنة بعمله"، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: "ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله منه برحمة وفضل" (س)، وقد أجاب مكي -رحمه الله- عن ذلك:

(1) أن "رحمة الله لا تدرك إلا بالعمل الصالح. وإذا كانت الرحمة لا تدرك إلا بالعمل الصالح فالعمل الصالح الذي يدرك الرحمة يدخل الجنة" (ب)؛ فالأعمال سبب لإدراك الرحمة، والتي بها يكون دخول الجنة" (ب).

(41) المصدر السابق 9/ 5872.

(42) المصدر السابق 8/ 5145.

(43) المصدر السابق 6/ 4269.

(44) مجموع الفتاوى 1/ 213. وقد قال قبل هذا الكلام موضعاً الخلاف في المسألة: "فمن الناس من يقول: للمخلوق على الخالق حق يعلم بالعقل وقاس المخلوق على الخالق كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة وغيرهم. ومن الناس من يقول: لا حق للمخلوق على الخالق بحال لكن يعلم ما يفعله بحكم وعده وخبره كما يقول ذلك من يقوله من أتباع جهم والأشعري وغيرهما ممن ينتسب إلى السنة... ثم ذكر قول أهل السنة".

(45) انظر: شرح الطحاوية 2/ 642-643.

(46) رواه أحمد في المسند من حديث أبي هريرة برقم 7473. وصححه أحمد شاكر في تحقيق المسند 7/ 273. والذي في الصحيحين بلفظ "لن يدخل أحداً عمله الجنة" قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: "لا، ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله بفضله ورحمة..." من حديث أبي هريرة البخاري برقم 5673. ومسلم برقم 6098 من حديث عائشة.

(47) الهداية 4/ 2371.

(48) انظر: شرح مسلم للنووي 17/ 161. وجامع الرسائل لابن تيمية -رسالة في دخول الجنة- 143-147. والفتاوى لابن تيمية 1/ 217. و 8/ 70.

(2) "يجوز أن يكون معنى: (أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)، يعني المنازل في الجنة، فيكون الدخول برحمة الله - كما قال النبي، عليه السلام والمنازل بالأعمال فيصح الحديث، والآية على ظاهرها" (□ بر)، وهذا جواب لبعض السلف (لحسم).

المبحث الثاني: الظلم المنزه لله تعالى عنه، والهدى والضلال:

أولاً: الظلم المنزه لله عنه:

يرى مكي -رحمه الله - أن الظلم الذي نزه الله نفسه تعالى عنه هو أن يضع الشيء في غير موضعه (□ سم)؛ ولذلك يقول في تفسير قوله تعالى: (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ) [هود / 101]: "أي: لم نضع العقوبة بهم في غير موضعها، بل أوجبوا لأنفسهم بكفرهم العقوبة، إذ وضعوا العبادة في غير موضعها" (برسم)، ويفسر قوله تعالى: (وَلَا يَظْلِمُ رُبُّكَ أَحَدًا) [الكهف / 49]. بقوله: "أي: لا يجازي ربك يا محمد أحداً بغير ما هو أهله، أي لا يجازي بالإحسان إلا أهل الإحسان، ولا بالسيئات إلا أهل السيئة. وتحقيقه: لا يضع ربك العقوبة إلا في موضعها" (ترسم).

ويقابل الظلم العدل، وهو عند مكي -رحمه الله - أن يضع كل شيء في موضعه، يقول في تفسير قوله تعالى: (قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا) [الإسراء / 95]: "لو كان سكان الأرض ملائكة لجاءهم الرسول من الملائكة مثلهم. لأن الملائكة إنما تراهم أمثالهم من الملائكة ومن خصه الله ﷻ من بني آدم بذلك، فكيف يبعث الله إليهم من الملائكة رسولا وهم لا يقدرون على رؤية ذلك وإنما يرسل إلى كل صنف من جنسه فهذا هو العدل" (برسم).

وما ذهب إليه مكي -رحمه الله - هو قول أهل السنة؛ حيث قالوا: إن الله تعالى حكم عدل يضع الأشياء مواضعها، فلا يضع شيئاً إلا في موضعه الذي يناسبه، ولا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين مختلفين (سمسم)، وعلى هذا جرى تفسير السلف للآيات التي ورد فيها تنزيه الله عن الظلم (شمسم). وقد بنوا تفسيرهم للظلم على معناه المعروف في اللغة (لسم).

(49) الهداية 4/ 2371

(50) انظر: جامع الرسائل لابن تيمية -رسالة في دخول الجنة- 151/1-152.

(51) انظر: الهداية 6/ 4401، و10/ 6414.

(52) المصدر السابق 5/ 3460-3461.

(53) المصدر السابق 6/ 4401-4400.

(54) المصدر السابق 6/ 4293.

(55) جامع الرسائل لابن تيمية 1/ 124.

(56) انظر: تفسير الطبري 18/ 379-380.

(57) انظر: مقاييس اللغة 3/ 468، ومختصر الصواعق ص 198-199.

ويرى أهل السنة أن الله قد حرم على نفسه الظلم ونزهها عنه مع قدرته عليه (□سم)، للأدلة الكثيرة الواردة في ذلك منها: ما تقدم الإشارة إليه، وقوله تعالى في الحديث القدسي: "يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا" (□سم).

وأما المخالفون لأهل السنة في تفسير الظلم فهم طائفتان:

1) الجهمية والأشاعرة، ويفسرون الظلم بأنه التصرف في ملك الغير، والله تعالى مالك الملك فأبي تصرف منه في ملكه لا يكون ظلماً؛ ولذلك عندهم لو عذب الله الطائع، ونعم العاصي لم يكن ظلماً لهم (لحشم).

2) المعتزلة، وهؤلاء ينفون الظلم عن الله تعالى، ولكن يجعلونه مثل ما في آدميين؛ فيقسون فعل الله تعالى على فعل خلقه؛ ولذلك يوجبون على الله ويحرمون عليه تعالى ما رأوا وجوبه وتحريمه على العباد (□شم).

ثانياً: الهدى والضلال:

هذه المسألة هي "قلب أبواب القدر ومسائله؛ فإن أفضل ما يقدر الله لعبده وأجل ما يقسمه له الهدى، وأعظم ما يبتليه به ويقدره عليه الضلال، وكل نعمة دون نعمة الهدى وكل مصيبة دون مصيبة الضلال" (برشم)، ورأي مكي -رحمه الله- يمكن استعراضه من خلال ثلاث نقاط:

1) معنى الهداية في القرآن ومراتبها:

بين مكي -رحمه الله- أن هدى في القرآن قد ورد بعدة معاني "بمعنى: (أرشد)، نحو قوله: (واهدنا إلى سواء الصراط) (ص / 22)، أي أرشدنا. ويكون بمعنى (بين) كقوله: (وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) (افصلت / 17)، أي بيننا لهم الصواب من الخطأ، فاستحبوا الخطأ. ويكون بمعنى (ألهم) كقوله: (ثُمَّ هَدَى) (طه / 50)، أي ألهم الذكّر من الحيوان إلى إتيان الأنثى. وقيل: معناه ألهم المصلحة ويكون هدى بمعنى (وفّق) كما قال " (لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) (البقرة / 258) أي لا يوفقه" (ترشم).

وهذه المعاني التي ذكرها هي مراتب الهداية التي يذكرها أهل السنة، يقول ابن القيم -رحمه الله-: "فأما مراتب الهدى فأربعة: إحداها: الهدى العام وهو هداية كل نفس إلى مصالح معاشها وما يقيمها وهذا أعم مراتبه، المرتبة الثانية: الهدى بمعنى البيان والدلالة والتعليم والدعوة إلى مصالح العبد في معاده وهذا خاص بالمكلفين وهذه المرتبة أخص من المرتبة الأولى وأعم من الثالثة، المرتبة الثالثة: الهداية المستلزمة للاهتمام وهي هداية التوفيق ومشية الله لعبده الهداية وخلقها دواعي الهدى

(58) انظر: مجموع الفتاوى 505/8-515.

(59) رواه مسلم برقم 2577 من حديث أبي ذر.

(60) انظر: اللع لأشعري ص 117، والإنصاف للباقلاني ص 156-157، والاقتصاد للغزالي ص 116، وجماع الرسائل لابن تيمية 121/1. ومنهاج السنة 20/3.

(61) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار 345، والمغني له 60/11، والفتاوى لابن تيمية 138/18. ومنهاج السنة 33.38/3.

(62) شفاء العليل ص 65.

(63) انظر: الهداية 109-110 / 1، 128 / 1، 886.

وإرادته والقدرة عليه للعبد وهذه الهداية التي لا يقدر عليها إلا الله ﷻ، المرتبة الرابعة: الهداية يوم المعاد إلى طريق الجنة والنار " (برشم).

ومحل الكلام هنا في المرتبة الثانية والثالثة، وهما: الهداية العامة وهي هداية الإرشاد والبيان، والهداية الخاصة وهي هداية التوفيق؛ فمكّي -رحمه الله- كما تقدم في كلامه يثبت هذه المرتبتين، موافقاً في ذلك قول أهل السنة. ومخالفاً لقول طائفتين:

- من ينفي هداية التوفيق، وهم المعتزلة (سمش).
- من يجعل الهداية حقيقة في هداية التوفيق فقط، وأما المعاني الأخرى فيجعلها من باب المجاز، وهم الأشاعرة (66).

(2) الهداية الخاصة: هداية التوفيق:

تقدم أن مكّي -رحمه الله- يثبت الهداية بمراتبها التي يذكرها أهل السنة، ومحل الخلاف بين أهل السنة وغيرهم هي الهداية الخاصة المستلزمة للتوفيق؛ فقد نفت المعتزلة هذا النوع من الهداية، وأثبتها أهل السنة والأشاعرة، إلا أن إثبات أهل السنة يختلف عن الأشاعرة.

وقد سلك مكّي -رحمه الله- طريقة أهل السنة في إثبات هذه المرتبة، يتبين ذلك من خلال الآتي:

(أ) تفسير الهدى والتوفيق عند مكّي -رحمه الله- :-

قرر مكّي -رحمه الله- أن الهدى والإضلال بيد الله تعالى يهدي من يشاء، ويضل من يشاء؛ كل ذلك بمشيئته وقضائه (نشم)، وهذا أمر متفق عليه عند أهل السنة، يقول ابن تيمية: "وأهل السنة متفقون على أن غير الله لا يقدر على جعل الهدى أو الضلال في قلب أحد" (قشم).

وإذا كانت الهداية بيد الله تعالى؛ فهل للعبد اختيار فيها؟ هذه المسألة هي محل الخلاف بين أهل السنة والأشاعرة، وهي مبنية على مسألة أفعال العباد، وسيأتي الكلام عليها (قشم).

فالأشاعرة وإن وافقوا أهل السنة في إثبات الهداية الخاصة وكونها بيد الله تعالى، إلا أنهم ينفون دور العبد بالكليّة ولا يجعلون له اختياراً في ذلك (لشم).

وأما أهل السنة فإنهم يثبتون فعل العبد واختياره، يقول ابن القيم: "وقد اتفقت رسل الله من أولهم إلى آخرهم وكتبه المنزلة عليهم على أنه سبحانه يضل من يشاء ويهدي من يشاء، وأنه من يهده الله

(64) شفاء العليل ص 65، وانظر: مجموع الفتاوى 178-171/18.

(65) انظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار 61-67.

(66) انظر: أفكار لأفكار للأمدى 622/1، والانتصاف بهامش الكشف لابن المنبر 189-190.

(67) انظر: الهداية 9/6175، و12/8187، و3/2010، و1/841، و3/1720-1717، و3/2234، و6/4080، و5/3330.

(68) درء التعارض 8/379، وانظر: عقيدة السلف للصابوني ص76، وشفاء العليل لابن القيم ص65.

(69) انظر: المطلب الثالث من هذا المبحث.

(70) انظر: اللمع للأشعري ص96.

فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له ، وأن الهدى والإضلال بيده لا بيد العبد ، وأن العبد هو الضال أو المهتدي؛ فالهداية والإضلال فعله سبحانه وقدره والاهتداء والضللال فعل العبد وكسبه^(٦٥) .
وأما مكي -رحمه الله - فالذي يظهر لي أن قوله أقرب لقول أهل السنة ، يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الكهف / 57]: "أي: إنا جازيناهم بإعراضهم عن الهدى وميلهم إلى الكفر بأن جعلنا على قلوبهم أغطية لئلا يفقهوه...^(٦٦) فأثبت لهم ميلاً واختياراً ، ويؤكد هذا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام / 137] قال: "أي: لو فقههم إلى الصواب ، ولكن خذلهم فقتلوا أولادهم وأطاعوا الشياطين. ولم يضطربهم إلى ذلك ، إنما خذلهم وحال بينهم وبين التوفيق"^(٦٧) ، ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [يونس / 108] "أي الهدى والتوفيق والخذلان من عند الله يهدي من يشاء فيوفقه فيؤمن ، ويضل من يشاء فيخذله فيكفر"^(٦٨) ، فالعبد هو الذي يفعل (يكفر ويؤمن).

ومما يبين هذا تفسيره لمعنى التوفيق؛ فمكي يرى أن هذه الهداية هي التوفيق والإعانة ، ويقابلها الإضلال وهو الخذلان ، كما تقدم بعض كلامه في ذلك^(٦٩) . والتوفيق كما يراه -رحمه الله - هو أن يفعل الله بعبده أفاعيل يحب معها الإيمان والطاعة ويكره الكفر والعصيان^(٧٠) .
وهذا هو مذهب أهل السنة ، يقول ابن القيم: "المرتبة الثالثة: الهداية المستلزمة للاهتداء وهي هداية التوفيق ومشية الله لعبده الهداية وخلقه دواعي الهدى وإرادته والقدرة عليه للعبد وهذه الهداية التي لا يقدر عليها إلا الله ﷻ"^(٧١) ، ويقول: "والتوفيق إرادة الله من نفسه أن يفعل بعبده ما يصلح به العبد ، بأن يجعله قادراً على فعل ما يرضيه ، مريداً له ، محباً له ، مؤثراً له على غيره ، ويبغض إليه ما يسخطه ، ويكرهه إليه ، وهذا مجرد فعله ، والعبد محل له ،..."^(٧٢) .

وهو بخلاف مذهب الأشاعرة: فإنهم يفسرون الهداية الخاصة بخلق الهداية والإضلال بخلق الضلال^(٧٣) ؛ بناءً على نظرتهم لفعل العبد وقدرته ، يقول ابن تيمية: "الهدى الذي هو جعل الهدى في القلوب. وهو الذي يسميه بعضهم بالإلهام والإرشاد وبعضهم يقول: هو خلق القدرة على الإيمان؛

(71) شفاء العليل ص 65.

(72) الهداية 6/ 4413.

(73) المصدر السابق 3/ 2198.

(74) المصدر السابق 6/ 4368. وانظر: 3/ 1720 ، و 1/ 841.

(75) وانظر: المصدر السابق 4/ 2646 ، و 6/ 4343 ، و 6/ 3989 ، و 10/ 6328 ، و 11/ 6902 ، و 3/ 2177.

(76) الهداية 11/ 6996.

(77) شفاء العليل ص 65.

(78) مدارج السالكين 1/ 415.

(79) انظر: التمهيد للباقلاني ص 377. والانتصاف بهامش الكشاف لابن المنير 4/ 189.

كالتوفيق عندهم ونحو ذلك وهو بناء على أن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل فمن قال ذلك من أهل الإثبات جعل التوفيق والهدى ونحو ذلك خلق القدرة على الطاعة^(١٧٢).

ولكن قد يشكل على هذا عبارة لمكي -رحمه الله - عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾ [الأعام/ 35] قال فيها: "فليس الاهتداء بفعل للعبد، بل هو لله، يوفق من يشاء ويخذل من يشاء"^(١٧٣). والذي يظهر لي أنه لا يقصد نفي فعل العبد بالكلية، وإنما مراده نفي أن يستقل العبد بفعل الاهتداء بل هو بمشيئة الله تعالى فإن شاء سبحانه أن يهتدي أحد وفقه فاهتدى، وإلا لم يستطع. وهذا هو المعنى الذي تقرره الآية وهو بيان أن الهداية بيد الله تعالى وحده؛ فلما لم يرد الله أن يهدي الناس جميعاً كان من المهتدي ومنهم الضال، ولو أراد أن يهديهم جميعاً لفعل؛ فالأمر بيده سبحانه وتعالى. وفي هذا السياق كانت عبارة مكي -رحمه الله - . والله أعلم.

(ب) تعليق الهداية بالمشيئة والحكمة:

الأمر الآخر الذي يبين موافقة مكي -رحمه الله - لمذهب أهل السنة في تقرير الهداية الخاصة المستلزمة للتوفيق، هو تعليق تلك الهداية بمشيئة الله تعالى وفق حكمته سبحانه وتعالى لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه؛ فمن هداه الله تعالى فبفضله ونعمته، "فالحسنة من العبد منة من الله عليه إذ وفقه لها، ثم يجازيه على ذلك تفضلاً بعد تفضل ومنة بعد منة"^(١٧٤)، ومن أضله فبعده من غير أن يكون ذلك منه ظلاً لخلق^(١٧٥)، وقد تقدم معنا مفهوم مكي -رحمه الله - للظلم الذي ينزه الله عنه، وهو وضع الشيء في غير موضعه؛ فالله تعالى لا يضل إلا من يستحق ذلك.

ويقول مكي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [النحل/ 107]: "أي: لا يوفقهم بجهودهم آيات الله وتوحيده، وعبادتهم غيره"^(١٧٦)؛ فمن أضله الله تعالى فبسبب من عنده، والله تعالى "عالم بسرائر عبادته (حكيم) في تصريفه عبادته من حال كفر إلى حال إيمان، بتوفيقه، ومن حال إيمان إلى حال كفر، بخذلانه من خذل منهم عن طاعته"^(١٧٧)؛ فكل ذلك راجع إلى علمه تعالى وحكمته، وسيأتي ما يؤكد تقريره لهذا المعنى في تفسير الختم والطبع ونحوها.

وهذا الذي قرره مكي -رحمه الله - مما يتميز به مذهب أهل السنة، يقول ابن تيمية: "وله - تعالى - فيما خلقه حكمة بالغة ونعمة سابعة ورحمة عامة وخاصة وهو لا يسأل عما يفعل وهم

(80) مجموع الفتاوى 18/ 172.

(81) الهداية 3/ 2010.

(82) الهداية 11/ 6926.

(83) المصدر السابق 12/ 8295.

(84) المصدر السابق 6/ 4096.

(85) المصدر السابق 4/ 2946، وانظر: 11/ 6997.

يسألون لا لمجرد قدرته وقهره بل لكمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته. فإنه سبحانه وتعالى أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين» (شمس).

وهو بخلاف قول الأشاعرة فإنهم يعلقون الهدى والضلال بمحض المشيئة وينفون أن تكون بسبب من العبد، أو أن يكون لله تعالى حكمة في ذلك، بناءً على مذهبهم في تعليل أفعال الله تعالى (بر).

3) معنى الختم والطبع والرین ونحوها:

يرى مكي رحمه الله - أن هذه الأمور على حقيقتها، "فأصل الختم الطبع. والرین على القلب دون الطبع، والقفل أشد من الختم" (بر)، وذكر في بيانها قول مجاهد رحمه الله -: "القلب مثل الكف، فإذا أذنب العبد قبض عليه - وأشار بقبض الخنصر تمثيلاً - ثم إذا أذنب قبض عليه، ومثل قبض البنصر هكذا حتى ضم أصابعه كلها. ثم يطبع عليه أي يختم" (بر).

ويرى أن الله تعالى يفعل الختم والطبع ونحوها ببعض الكفار ممن سبق علمه أنهم لا يؤمنون، عقوبة وجزاء لهم على كفرهم وإعراضهم، يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمُ اللَّبْقَةَ﴾ [7]: "معناه طبع الله عليها مجازاة لهم بكفرهم" (بر)، ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الكهف/ 57]: "أي: إنا جازيناهم بإعراضهم عن الهدى وميلهم إلى الكفر بأن جعلنا على قلوبهم أغطية لئلا يفقهوه (وفي آذانهم وقراً) أي ثقلاً لئلا يسمعه. فأعلم الله ﷻ نبيه ﷺ أن هؤلاء بأعينهم لن يؤمنوا" (بر).

وهذا الذي ذهب إليه مكي رحمه الله - من إثبات حقيقة هذه الأمور، وأن الله تعالى يخلقها في عباده بسبب إعراضهم وكفرهم عقوبة لهم، هو القول الوسط الذي عليه أهل السنة، وهو وسط بين من ينفي حقيقة هذه الأمور، ومن يجعلها دليلاً على الجبر وينفي أن يكون عمل العبد سبب فيها (بر).

المبحث الثالث: الاستطاعة، وتكليف ما لا يطاق، وأفعال العباد:

أولاً: الاستطاعة، وتكليف ما لا يطاق:

1) الاستطاعة: يرى مكي رحمه الله - أن استطاعة العبد وقدرته نوعان:

(86) مجموع الفتاوى 79/8.

(87) انظر: المطلب الأول من هذا المبحث.

(88) الهداية 1/146 - 147.

(89) رواه الطبري في التفسير 259/1، و 287/24.

(90) الهداية 1/146.

(91) المصدر السابق 6/4413، وانظر: 5/3745، 1/139، 3/1988، 2/1516.

(92) انظر: شفاء العليل ص 85-109.

1) استطاعة قبل الفعل: يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم/ 42]: "ودل على أن الاستطاعة قبل الفعل، لأن الكلام على أنهم كانوا قبل ذلك يستطيعون السجود فتركوه" (تر[□]).

ويطلق عليها أهل السنة الاستطاعة المصححة للفعل، ويعرفونها بأنها بمعنى الوسع والطاقة وسلامة الآلات. ومما يميزها أنها صالحة للفعل والترك (بر[□])، وهو ما أشار إليه بقوله: "أنهم كانوا قبل ذلك يستطيعون السجود فتركوه": فمع استطاعتهم على السجود لم يفعلوه.

وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَعَلَّ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران/ 97]، وقوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة/ 4]، ونحوها، ولو كانت لا توجد إلا مع الفعل لما وجبت هذه الأمور إلا على من فعلها (سم[□]).

2) استطاعة مع الفعل: يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام/ 125]: "وهذه الآية من أدل دليل على أن قدرة الطاعة غير قدرة المعصية، وأن كلا القدرتين من عند الله تعالى، لأنه أخبر أنه يشرح صدر من أراد هدايته، ويضيق صدر من أراد دفعه عن الإيمان، فتضييقه للصدر منع الإيمان، ولو كان يوصل إلى الإيمان مع تضييق الصدر عنه، لم يكن بين تضييقه وشرحه فرق" (شم[□]).

ويطلق عليها أهل السنة الاستطاعة المقارنة للفعل، الموجبة له، وهي الاستطاعة الكونية التي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل (بل[□])، ومن أمثلتها: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف/ 101]، يقول مكي: "أي: لا يطيقون أن يسمعوا ذكر الله وآياته لخدلان الله إياهم عند ذلك ولعداوتهم للنبي ﷺ واستقبالهم لما أتاهم به" (□□[□])، وقوله: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود/ 20] ونحوها. ومن خلال ما سبق يتضح أن ما ذكره مكي -رحمه الله- في هذه المسألة هو القول الصحيح الموافق لقول أهل السنة. والله أعلم.

2) تكليف ما لا يطاق:

(93) الهداية 12/ 7649.

(94) انظر: مجموع الفتاوى 8/ 129-130.

(95) انظر: مجموع الفتاوى 8/ 231-290 و372-373.

(96) الهداية 3/ 2179-2180.

(97) انظر: درء التعارض 1/ 60-61، والفتاوى 8/ 373.

(98) الهداية 6/ 4477 وانظر: 5/ 3370.

هذه المسألة فرع عن المسألة السابقة، وذلك أن "الطاقة هي الاستطاعة وهي لفظ مجمل. فالاستطاعة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي لم يكلف الله أحدا شيئاً بدونها؛ فلا يكلف ما لا يطاق بهذا التفسير، وأما الطاقة التي لا تكون إلا مقارنة للفعل؛ فجميع الأمر والنهي تكليف ما لا يطاق بهذا الاعتبار فإن هذه ليست مشروطة في شيء من الأمر والنهي باتفاق المسلمين" (130).

يرى مكي -رحمه الله- أن الله لا يكلف أحداً فوق طاقته؛ فلا يصح وصفه بذلك، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تُحْمَلُونَ مَا لَكُمْ بِطَاقَةٍ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة/ 286] فيفسره بقوله: "أي: ما لا نستطيعه إلا بمشقة شديدة وكلفه عظيمة. فإنما سألوا دفع ما في طاقتهم لو كلفوه، ولكن له مشقة كلفة. ولم يسألوا دفع ما لا يطيقونه لو كلفوه، لأن ذلك لا يوصف به الله ﷻ فيجوز أن يسألوا في دفعه عنهم" (131)، ولذلك اختار أن (من) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ [الأنبياء/ 94] أنها التبعية وليست الزائدة لأن "تقدير زيادة (من) تكليف غاية العمل. وهذا لا يقدر عليه ولا يكلف الله نفساً فوق طاقتها، فمن ذا الذي يقدر على عمل الصالحات كلها" (132).

ومذهب أهل السنة التفصيل في ذلك (133): فما لا يقدر عليه العبد قسماً:

الأول: ما لا يقدر عليه لاستحالته: وهو نوعان: الممتنع عادة كالمشي على الوجه والطيران ونحوها، والممتنع في نفسه كالجمع بين الضدين؛ فهذا لا يجوز تكليفه، وعلى هذا كلام مكي المتقدم في نفيه أن يكلف الله أحداً ما لا يطاق.

الثاني: ما لا يقدر عليه لاستحالته أو العجز عنه، لكن للاشتغال بضده، مثل تكليف الكافر بالإيمان، وهو جائز متفق على وقوعه، يقول مكي: "وقوله: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام/ 125]: هذا مثل ضربه الله لصدر الكافر في شدة ضيق صدره عن قبول الإسلام ونفوره عنه، فهو بمنزلة من تكلف ما لا يطيقه، كما أن من تكلف صعود السماء تكلف ما لا يطاق. ومعنى التشديد - على قراءة من شدد: أنه أتى به على "يتفعل" ثم أدغم كأنه يتكلف شيئاً بعد شيء، وكله لا يطيقه. ومن قرأ (يصاعد) أراد (يتصاعد)، ثم أدغم، ومعناه: كأنه يتعاطى ما لا يقدر عليه، لأن الله قد خذله عن أن يقبل الإيمان، وضيق صدره عن قبوله" (134).

(99) مجموع الفتاوى 8/ 130.

(100) الهداية 1/ 941.

(101) المصدر السابق 7/ 4812.

(102) انظر: مجموع الفتاوى 8/ 298-302، ودرء التعارض 1/ 60.

(103) الهداية 3/ 2179-2180، و5/ 3370.

ثانياً: أفعال العباد:

هذه المسألة هي لب مسائل القدر، وأهم قضية وقع فيها الخلاف، وأفعال العباد ينبغي النظر لها

من جهتين:

الأولى: من جهة تعلقها بالله تعالى، من حيث دخول أعمال العباد في عموم علم الله تعالى وكتابته، ومشيتته وخلقه:

فقد أجمع المسلمون على دخول أعمال العباد في ذلك، ولم يخالف في ذلك إلا القدرية فقد أخرجوا أعمال العباد من عموم مشيئة الله تعالى وخلقه.

وقد تقدم معنا في التمهيد الإشارة إلى أن مكي -رحمه الله - ممن يقرر عموم مشيئة الله تعالى وخلقة لكل شيء، ومن ذلك أفعال العباد، وأشرنا إلى ردوده على القدرية في ذلك (برئح). وبهذا يتبين موافقته لأهل السنة وغيرهم من مثبتي القدر في هذه الناحية.

الثانية: من جهة تعلقها بالعبد، هل له قدرة على فعله، وما مدى تأثيرها (سبح) فيه؟:

فقد اختلف في ذلك مثبتوا القدر، وجمهورهم على أن العبد له قدرة واختيار، ولذلك يفرقون بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية، ولم يخالف في ذلك إلا الجبرية (شمئح) الخالصة من الجهمية ومن وافقهم (تبع).

ويقول مكي -رحمه الله - في نفي الجبر عن العبد -موافقاً للجمهور - عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكُوْشَاءَ اللّٰهُ مَا فَعَلُوْهُ﴾ [الأنعام/ 137]: "أي: لوقفهم إلى الصواب، ولكن خذلهم فقتلوا أولادهم وأطاعوا الشياطين. ولم يضطروهم إلى ذلك، إنما خذلهم وحال بينهم وبين التوفيق" (تبع).

وأما تأثير قدرة العبد في فعله فهي محل خلاف بين جمهور مثبتي القدر ممن ينفي الجبر، واضطربت فيها الأقوال سواء في المذهب الواحد أو للشخص الواحد، وهذا لدقة المسألة وما فيها من غموض، وأهم الأقوال فيها:

1) من أثبت قدرة وإرادة جزئية غير مخلوقة وهي بيد العبد، ويقولون في تفسير ذلك: أن العبد هو المتسبب بالعزم في أن يخلق الله الفعل على يديه، وهذا العزم من فعل العبد وليس من فعل الله،

(104) انظر ما تقدم في التمهيد.

(105) بين ابن تيمية -رحمه الله- أن لفظ التأثير فيه إجمال: فإن أريد بتأثير القدرة في الفعل الانفراد بالإبداع والاختراع فهو باطل وهو قول المعتزلة، وإن أريد به المعاونة في نوع الفعل أو صفته فهو الأول باطل وقال به بعض متكلمي أهل الإثبات، وإن أريد به أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثة. بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله - سبحانه وتعالى - الفعل بهذه القدرة فهو المعنى الحق وهو قول أهل السنة. الفتاوى 390/8.

(106) الجبرية اسم عام يجمع كل من ينفي حقيقة الفعل عن العبد ويضيفه إلى الله تعالى، وهم أصناف متعددة، يدخل فهم الجهمية، والضرارية، والكلابية والأشعرية، ومن وافقهم. انظر: الملل والنحل للشهرستاني 85/1.

(107) انظر مذهبهم في: مقالات الإسلاميين ص 279، والملل والنحل للشهرستاني 87/1، والفتاوى لابن تيمية 394/8، وشفاء العليل لابن القيم ص 198.

(108) الهداية 3/ 2198.

ويسمون ذلك اختياراً أو كسباً. وهم الماتريديّة. وقولهم أقرب إلى قول القدرية الذي يجعلون العبد يخلق فعل نفسه (ع□□).

(2) من أثبت قدرة وإرادة للعبد لكنها غير مؤثرة في فعله بل خلق الله عندها الفعل، ويقولون أفعال العباد خلق لله وكسب من العباد، وهذا قول جمهور الأشاعرة، وعليه مذهبهم. وهؤلاء يؤول مذهبهم إلى الجبر ونقي قدرة العبد وإرادته (ع□□).

(3) من أثبت قدرة وإرادة للعبد مؤثرة في فعله، ويقولون أن أثر قدرة العبد في فعله كأثر الأسباب في مسبباتها؛ فهي سبب في وجود فعل العبد وليست السبب الوحيد بل لا بد من أسباب أخرى وانتفاء الموانع والله خالق الأسباب والمسببات، وعليه فالعباد فاعلون لأفعالهم حقيقة والله خالق العباد وأفعالهم. وهو مذهب أهل السنة (ع□□).

وأما مكي - رحمه الله - فلم أقف له على كلام صريح يفصل فيه رأيه في هذه المسألة، ولكن الذي يظهر لي أنه على طريقة أهل السنة من إثبات القدرة المؤثرة للعبد على معنى أنها سبباً في وجود الفعل.

يقول - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَكَانَ اللَّهُ رَمِيًّا﴾ [الأنفال / 17] "أضاف ذلك إلى نفسه، تعالى، إذ كان هو المسبب قتلهم، والمعين عليه، وعن أمره كان، وبنصره تم" (بر□□)، وفي قوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ يقول: "أي: الله المسبب للرمية وهذا حين حصب النبي ﷺ، الكفار فهزمهم الله" (تر□□)، وهذا هو تفسير أهل السنة للآية (ير□□). يوضح ابن القيم - رحمه الله - هذا المعنى بقوله: "وجه الإشارة بالآية: أنه سبحانه أقام أسباباً ظاهرة، كدفع المشركين، وتولى دفعهم، وإهلاكهم بأسباب باطنة غير الأسباب التي تظهر للناس، فكان ما حصل من الهزيمة والقتل والنصرة مضافاً إليه وبه، وهو خير الناصرين" (سم□□).

وفي كلام مكي - رحمه الله - إثبات لكون فعل العبد سبب في وجود ما ترتب عليه، ولكنّه غير مستقل بل ثمة أسباب أخرى، والله تعالى هو جعل الأسباب ومسبباتها، وهذا هو مذهب أهل السنة وعليه قولهم في أن قدرة العبد سبباً في وجود فعله (شم□□). يقول ابن تيمية - رحمه الله -: "ارتباط الفعل المخلوق بالقدرة المخلوقة. ارتباط الأسباب بمسبباتها ويدخل في عموم ذلك جميع ما خلقه"

(109) انظر: تبصرة الأدلة للنسفي ص 596، و613، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص 44، ومجموع الفتاوى لابن تيمية 387/8، والقضاء والقدر للمجمود ص 317-319.

(110) انظر: أصول الدين للبيغدادي ص 133، والإرشاد ص 188، والمثل والنحل للشهرستاني 145/1، وغاية المرام للأمدي ص 223، وشرح جوهره التوحيد 104/4، ومجموع الفتاوى لابن تيمية 387/8، و403-407، وشفاء العليل ص 122.

(111) انظر: خلق أفعال العباد للبخاري ص 46-64، والفتاوى لابن تيمية 387-405، و487، ومنهاج السنة 298/2، وشفاء العليل ص 109-120، و134، و136 وما بعدها.

(112) البداية 4/2763.

(113) المصدر السابق 4/2764.

(114) انظر: تفسير الطبري 13/441-442.

(115) مدارج السالكين 3/395، وانظر: مجموع الفتاوى 40/15، و375/2.

(116) انظر: مجموع الفتاوى 8/139-136.

الله تعالى في السموات والأرض والدنيا والآخرة فإن اعتقاد تأثير الأسباب على الاستقلال دخول في الضلال، واعتقاد نفي أثرها وإلغاؤه ركوب المحال وإن كان لقدرة الإنسان شأن ليس لغيرها" (ب).^{□□}.

وقد جرى مكي -رحمه الله - في تفسير الآيات التي فيها إضافة الأفعال إلى العباد وأن لهم مشيئة واختياراً على ظاهرها وما تدل عليه، يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير / 29]. "أي: وما تشاءون أيها الناس الاستقامة على الحق إلا أن يشاء الله ذلك لكم، وقيل: معناه وما تشاءون شيئاً من الطاعة والمعصية، إلا أن يشاء الله رب العالمين ذلك منكم، ولو شاء الحال بينكم وبين ما تشاءون. وهذا قول أهل السنة: كل طاعة ومعصية بمشيئة الله كانتا" (□□□)، ويقول: "قوله: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ قرأه نافع والكوفيون بالتاء، على الخطاب العام لكافة الخلق، لأنهم لا يشاءون إلا بمشيئة الله. فإذا شاء شيئاً، وأراد أن يشاءه خلقه شاءه، إذ لا يكون شيئاً إلا بمشيئة الله" (□□□)، فأثبت مشيئة للعباد تابعة لمشيئة الله تعالى.

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا﴾ [الأعراف / 128]: "هذا يدل على أن ابن آدم غير مستطيع لشيء إلا بعون الله تعالى له. وهو مذهب أهل السنة. ومثله: (إياك نعبد وإياك نستعين) [الفاتحة / 15]، وله في القرآن نظائر كثيرة، تدل على أن الإنسان غير مستطيع لفعل شيء إلا بعون الله جلت عظمته له عليه. وعونه سبحانه إما أن يكون توفيقاً لمؤمن، أو خذلاناً لكافر" (نح بر)، والتوفيق عند مكي -رحمه الله - كما تقدم بيانه هو أن يفعل الله بالعباد أفعال يحب معها الإيمان ويكره الكفر، والخذلان أن يحول بينه وبين التوفيق، والعبد هو الذي يؤمن ويطيع، ويكفر ويعصي، يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة / 253]: "أي يوفق من يشاء فيطيع، ويخذل من يشاء فيعصي" (□ بر).

ويشهد لهذا -أي موافقة لأهل السنة في هذه المسألة - ما تقدم تقريره في مسائل القدر الأخرى مما هو مرتبط بهذه المسألة، فقد تبين موافقته لأهل السنة فيها، مما يؤكد أن المسار العام الذي مشى عليه مكي في باب القدر هو مذهب أهل السنة. والله أعلم.

ولكن قد يشكل على هذا بعض العبارات التي أطلقها مكي -رحمه الله - في بعض المواطن، قد يفهم من ظاهرها مخالفته لمذهب أهل السنة، وهي في نظري عبارات عامة لا يمكن الاعتماد عليها في الحكم بمخالفة مكي -رحمه الله - لمذهب أهل السنة، خاصة في مقابل ما تقدم تقريره. وإليك هذه العبارات مع الجواب عنها:

(117) مجموع الفتاوى 8/ 392.

(118) الهداية 12/ 8096-8097، وانظر: 12/ 7852. و12/ 7948.

(119) الكشف لمكي 2/ 356.

(120) الهداية 4/ 2501.

(121) المصدر السابق 1/ 841. وانظر: 3/ 1719، و6/ 4368، و7/ 4862.

1) يقول رحمه الله - عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال / 17]: "وهذا يدل على خلاف قول من يقول: إن العبد يفعل حقيقة" (بر □).

وهي عبارة عامة من حيث المقصود بالرد عليه في قوله أن العبد يفعل الحقيقة؛ وذلك أن هذه المقولة - أن العبد يفعل حقيقة - لا يقولها أهل السنة فقط بل يقولها غيرهم كذلك، وكل له تفسيره لهذا الإطلاق (تر □).

ويستبعد أن يقصد مكي - رحمه الله - بهذه الجملة الرد على مذهب أهل السنة؛ فإنه قد جرى على طريقتهم في تفسير الآية كما تقدم، فكيف يرد عليهم.

والذي يظهر لي أن مراده الرد على القدرية، فإن حقيقة قولهم أن العبد يفعل حقيقة مستقلاً بفعله (بر □)، ويؤيد هذا اهتمامه - رحمه الله - بتفنيد هذا المذهب في تفسيره، بل لا يكاد يرد على أحد في باب القدر إلا على القدرية.

أضف إلى ذلك أن تفسير مكي - رحمه الله - لهذه الآية يكاد يكون مختصراً من تفسير الطبري - رحمه الله -، والطبري إنما بيّن دلالة الآية في الرد على مذهب القدرية (سه بر □)؛ فلعل هذه العبارة من مكي - رحمه الله - اختصاراً لما في الطبري. والله أعلم.

2) العبارة الثانية: ذكرها عند قوله تعالى: ﴿وَرُبُّكَ يُخَلِّقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص / 68]، فقد اختار أن ما في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ﴾ أنها للنفي كونها أولى في المعنى وأصح في التفسير وأحسن في الاعتقاد وأقوى في العربية، وبين وجه حسنها في الاعتقاد فقال: "كونها للنفي يوجب أن تعم جميع الأشياء أنها حدثت بقدر الله واختياره وليس للعبد فيها شيء غير اكتسابه بقدر من الله" (شم بر □). ووجه الإشكال في قوله: "وليس للعبد فيها غير اكتسابه بقدر من الله"، فقد يفهم من ظاهر العبارة موافقته للمذهب الأشعري القائل أن أفعال العباد خلق لله وكسب من العباد.

وهي عبارة عامة، وذلك أن من أهل السنة من يقولها كذلك، يقول صاحب الطحاوية: "وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد" (له بر □)، ولكن مقصدهم غير مقصد من يقولها من الأشاعرة، ومعناها عند من يقولها من أهل السنة أنها أفعالهم التي تعود على فاعليها بنفع أو ضرر (□ بر □). ومكي

(122) المصدر السابق 4/ 2764.

(123) انظر: شفاء العليل ص 49-51.

(124) انظر: شفاء العليل ص 130.

(125) انظر: تفسير الطبري 13/ 441.

(126) مشكل إعراب القرآن 2/ 547.

(127) شرح الطحاوية 2/ 639.

(128) انظر: الفتاوى 8/ 387، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة 3/ 1348.

رحمه الله - قد قرر كما تقدم أن أعمال سبب لحصول النفع والضرر في الدنيا والآخرة، وهذا هو الكسب عند أهل السنة؛ ولذا الأولى حمل هذه العبارة منه على معناها الصحيح. والله أعلم.

الخاتمة:

الحمد لله على ما أنعم به وأكرم ووفق من إتمام هذا البحث، وقد توصلت فيه إلى النتائج الآتية:

- موافقة مكي رحمه الله - لقول أهل السنة في جملة المسائل التي عرض لها البحث؛ فقد تبين من خلال عرض تفسير مكي لآيات القدر جريه في تفسيرها على ظاهرها المتوافق مع عقيدة أهل السنة.
- لم يخلو كلامه في بعض المواطن من بعض العبارات المشككة وقد بينت المراد بها من خلال جمع كلامه بعضه مع بعض، وأنها لا تؤثر في الحكم بموافقته لمذهب أهل السنة في الباب. والله أعلم. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع:

- (1) أبكار الأفكار: لأبي الحسن علي الأمدي. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- (2) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم - جمعاً ودراسة -: لمحمد بن عبد الله السيف. دار التدمرية، الطبعة الأولى، 1429هـ.
- (3) أصول الدين: لعبد القاهر بن طاهر البغدادي. تحقيق: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ.
- (4) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: أحمد عصام الكاتب. دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الأولى، 1401هـ.
- (5) الاقتصاد في الاعتقاد: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي. وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليفي. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ / 2004م.
- (6) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: محي الدين رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1394هـ / 1974م.
- (7) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: للباقلاني. تحقيق: محمد زاهد الكوثري. مؤسسة الخانجي، الطبعة الثانية.
- (8) إثثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد: لابن الوزير محمد بن إبراهيم اليميني. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، 1987م.

- (9) الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ومعرفة أصوله واختلاف الناس فيه: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: أحمد فرحات. دار المنارة - جدة، الطبعة الأولى، 1406هـ.
- (10) بدائع الفوائد: لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية. دار الكتاب العربي - بيروت.
- (11) تبصرة الأدلة: لأبي معين النسفي. تحقيق: كلود سلامة. المعهد العلمي الفرنسي - دمشق، 1993م.
- (12) التعريفات: علي بن محمد الجرجاني. تحقيق: جماعة من العلماء. دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى 1403هـ/1983م.
- (13) تفسير مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب. دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية.
- (14) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل: للقاضي أبي بكر لمحمد بن الطيب الباقلاني المالكي. تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر. مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان، الطبعة الأولى، 1407هـ/1987م.
- (15) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم: لأحمد بن إبراهيم بن حمد بن عيسى. تحقيق: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، 1406.
- (16) جامع البيان في تأويل القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير بن الطبري. تحقيق: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ / 2000م.
- (17) جامع الرسائل: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني. تحقيق: د. محمد رشاد سالم. دار العطاء - الرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ / 2001م.
- (18) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب. تحقيق: شعيب الأرنؤوط - إبراهيم باجس. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة السابعة، 1422هـ - 2001م.
- (19) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- (20) الحكمة والتعليل في أفعال الله عند أهل السنة والجماعة - عرض ودراسة: لعبدالله بن ظافر الشهري. رسالة علمية لنيل درجة الماجستير، من جامعة أم القرى، كلية أصول الدين، 1423هـ/1422هـ.
- (21) خلق أفعال العباد: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. دار المعارف السعودية - الرياض.

- (22) درء تعارض العقل والنقل: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني. تحقيق: د. محمد رشاد سالم. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1411هـ / 1991م.
- (23) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لشهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي. تحقيق: علي عبد الباري عطية. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.
- (24) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: للجويني. تحقيق: د. محمد يوسف موسى وآخرون. مكتبة الخانجي مصر، 1369هـ / 1950م.
- (25) السببية عند أهل السنة ومخالفهم من خلال مؤلفات ابن تيمية: لتوفيق المحيش. رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1424هـ.
- (26) السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني): لأبي بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاک بن مخلد الشيباني. المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1400هـ / 1980م.
- (27) السنن: لمحمد بن عيسى الترمذي. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية، 1395هـ / 1975م.
- (28) شرح العقيدة الطحاوية: لصدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة العاشرة، 1417هـ - 1997م.
- (29) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية. دار المعرفة - بيروت، 1398هـ / 1978م.
- (30) عقيدة السلف وأصحاب الحديث: للإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني. تحقيق: ناصر بن عبد الرحمن الجديع. دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1419هـ.
- (31) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: لابن الوزير محمد بن إبراهيم اليماني. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الثالثة، 1415هـ / 1994م.
- (32) فوائد في مشكل القرآن: للعز بن عبد السلام. تحقيق: سيد رضوان علي الندوي. دار الشروق - جدة، الطبعة الثانية، 1402هـ / 1982م.
- (33) القاموس المحيط: لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. تحقيق: مكتب تحقيق

- التراث في مؤسسة الرسالة. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت. الطبعة الثامنة، 1426 هـ/2005م.
- (34) القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه: لعبد الرحمن بن صالح المحمود. دار الوطن - الرياض.
- (35) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري. دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 هـ. وبحاشيته الانتصاف فيما تضمنه الكشاف: لابن المنير الإسكندري.
- (36) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع: لأبي الحسن الأشعري. تحقيق: حمده غرابه. مطبعة مصدر، 1955م.
- (37) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية: لشمس الدين أبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني. مؤسسة الخافقين ومكثبتها - دمشق، الطبعة الثانية، 1402 هـ - 1982 م.
- (38) متشابه القرآن: للقاضي عبد الجبار. تحقيق: عدنان زرزور. مكتبة دار التراث - القاهرة.
- (39) مجموع الفتاوى: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلّيم ابن تيمية الحراني. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية، 1416 هـ/1995م.
- (40) المحيط بالتكليف: للقاضي عبد الجبار. تحقيق: عمر السيد عزمي. المؤسسة المصرية للنشر.
- (41) مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعتلة: لمحمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلبي. تحقيق: سيد إبراهيم. دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، 1422 هـ / 2001م.
- (42) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن قيم الجوزية. تحقيق: محمد حامد الفقي. دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1393 هـ - 1973م.
- (43) مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل. تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، 1416 هـ / 1995 م.
- (44) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- (45) مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكّي بن أبي طالب حمّوش القيسي. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1405 هـ.

- (46) معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول: حافظ بن أحمد بن علي الحكمي. تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر. دار ابن القيم - الدمام، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.
- (47) معالم التنزيل في تفسير القرآن: لمحيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي. تحقيق: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش. دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1417هـ - 1997م.
- (48) معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر. 1399هـ - 1979م.
- (49) المغني في أبواب العدل والتوحيد: للقاضي عبد الجبار المعتزلي. وزارة الثقافة - مصر، الطبعة الأولى.
- (50) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية. دار الكتب العلمية - بيروت.
- (51) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري. تحقيق: نعيم زرزور، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.
- (52) مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن: لأحمد فرحات. دار عمار، الطبعة الأولى، 1418هـ.
- (53) الملل والنحل: لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. مؤسسة الحلبي.
- (54) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني. تحقيق: محمد رشاد سالم. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.
- (55) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي. دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ.
- (56) موقف ابن تيمية من الأشاعرة: عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود. مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1415هـ / 1995م.
- (57) النبوات: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني. تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان. أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ / 2000م.
- (58) نهاية الإقدام في علم الكلام: لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1425هـ.
- (59) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: لمكي بن أبي طالب. مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، 1429هـ / 2008م.